



# الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المجلس الوطني

## عرض الأسباب

مشروع مدونة قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني  
لمهنة محافظ الحسابات — طبعة 2026

85 مادة، 13 فصلاً

منسجمة مع المدونة الدولية لأخلاقيات المهنة IFAC / IESBA

الجمعية العامة غير العادية — الجزائر، 9 جويلية 2026

## عرض الأسباب

يرافق عرض الأسباب هذا مشروع مدونة قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني لمهنة محافظ الحسابات، طبعة 2026. ويهدف إلى تنوير الجمعية العامة بشأن السياق والأسباب والغايات التي أملت إعدادها، فضلاً عن البنية العامة للنص المعروض للاعتماد.

### أولاً. فراغ أخلاقي مستمر منذ سنة 2010

منذ صدور القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ظلت مهنة محافظة الحسابات تعمل، لأكثر من عقد من الزمن، دون مدونة رسمية للأخلاقيات والسلوك المهني خاصة بها. وقد شكّل هذا الوضع، غير الطبيعي بالنظر إلى معايير المهن المنظمة، نقصاً جوهرياً في البناء المؤسسي للمهنة.

وفي غياب مرجع أخلاقي موحد ومعتمد رسمياً وقابل للاحتجاج به، وجد محافظو الحسابات أنفسهم مضطرين إلى الاستناد، بشكل متفرّق، إلى المبادئ العامة للقانون، وإلى الأحكام المبعثرة في القانون رقم 01-10 ونصوصه التطبيقية، وكذا إلى الأعراف المهنية والمراجع الدولية، دون أن يتوفروا على إطار موحد ومتماسك ومُحيّن.

*إن جميع المهن النبيلة والمنظمة تتوفر على مدونة لقواعد السلوك، تضعها هيئاتها العليا بغرض تأطير الممارسة المهنية، وتحديد الالتزامات والحقوق والمسؤوليات، وضبط الحدود التي لا يجوز تجاوزها. ولم يكن لمهنتنا أن تبقى على هامش هذا المطلب.*

ومن ثمّ فإن سدّ هذا الفراغ ليس مجرد فعل ظرفي، بل هو ضرورة مؤسسية طال انتظارها من قبل المهنيين أنفسهم، وكذا من قبل السلطات العمومية وشركاء المهنة.

### ثانياً. ميثاق شرف، وليس مجرد نص تنظيمي

إن المدونة المعروضة على اعتمادكم ليست مجرد وثيقة تنظيمية تُثري رصيدنا المؤسسي. بل تشكّل ميثاق شرف جماعياً حقيقياً، يعبر عن هوية مهنتنا، ويحمي كرامتها، ويرسخ القيم التي تقوم عليها. وهي ترمي إلى تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية والمجتمع في محافظ الحسابات، مع تقديم مرجع واضح وحديث ومتماسك.

فالأخلاقيات تشكّل، في الواقع، حجر الزاوية في مهنة محافظ الحسابات، التي تُعدّ مهمتها، في جوهرها، مهمة ذات منفعة عامة. إذ يُسهم محافظ الحسابات، من خلال المصادقة على الحسابات، في موثوقية المعلومة المالية، وأمن المعاملات الاقتصادية، والوقاية من المخاطر، ومكافحة الإجرام المالي. ولذلك كان من الضروري تزويد المهنة بمرجع أخلاقي حديث وكامل ومطابق للتطورات الوطنية والدولية.

### ثالثاً. مطلب مزدوج: دولي و وطني

#### على المستوى الدولي

أصدر المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المحاسبين (IESBA) تعديلات مهمة في طبعتي 2024 و 2025 من مدونته، تتعلق على وجه الخصوص بالتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، والاستجابة لمخالفات القوانين والتنظيمات (NOCLAR)، والخدمات الأخرى غير التدقيق، والتخطيط الجبائي.

#### على المستوى الوطني

إن الإصلاح العميق للقانون رقم 10-01 ونصوصه التطبيقية، فضلاً عن تعزيز منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، جعل من الضروري اعتماد مدونة منسجمة ومُحيّنة. وتستجيب المدونة الحالية لهذين المطلبين في آن واحد: الانفتاح على أفضل المعايير الدولية والترسخ في الخصوصية التشريعية الوطنية.

### رابعاً. بنية جديدة وكاملة ومتماسكة

إن المستجدات هيكلية وموضوعية في آن واحد. فأول مرة، تتوفر المهنة على وثيقة كاملة تتضمن خمساً وثمانين (85) مادة موزّعة على ثلاثة عشر (13) فصلاً، تجمع في مرجع واحد المبادئ الأساسية، وقواعد الاستقلالية، والإطار المفاهيمي للتهديدات، وقواعد سير المهام، وكذا النظام التأديبي.

ومن بين أبرز المستجدات أربعة فصول جديدة مخصّصة لما يلي:

- التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي وحماية المعطيات؛
- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الاستجابة لمخالفات القوانين والتنظيمات (NOCLAR)؛

- تضارب المصالح والخدمات الجبائية.
- وتترجم هذه الأحكام بأمانة وقائع الممارسة المهنية المعاصرة.

### خامساً. المبادئ الأساسية ومطلب الاستقلالية

تقوم المدونة على خمسة مبادئ أساسية:

- النزاهة؛
  - الموضوعية؛
  - الكفاءة المهنية والعناية اللازمة؛
  - السرية والسر المهني؛
  - السلوك المهني.
- ويُضاف إلى هذه المبادئ، بالنسبة لمهام المصادقة، مطلب مطلق هو: الاستقلالية، التي حُصِّص لها فصل كامل.

ويكمن أحد أهم المستجدات في المفهوم الجديد للنزاهة المستوحى من تعديلات IESBA لسنة 2024. فلم تعد النزاهة تقتصر على الأمانة؛ بل أصبحت تستلزم الشجاعة المهنية، وقوة الشخصية، والقدرة على مقاومة الضغوط. وعلى محافظ الحسابات أن يحافظ على حكمه في مواجهة كل تأثير غير مشروع أو تهديد أو منفعة من شأنها أن تُخلّ بموضوعيته. كما تعرّز المدونة مفهوم الروح النقدية المهنية التي يجب أن ترافق كل مهمة.

وتُتناول الاستقلالية من زاوية مزدوجة: استقلالية الفكر، التي تضمن حكماً متحرراً من كل تأثير، والاستقلالية في المظهر، التي تتيح لكل طرف معقول ومطلع أن يخلص إلى أن موضوعية محافظ الحسابات ونزاهته لم تتعرّضا للمساس. وينطبق هذا المطلب طوال مدة العهدة وكذا خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

وبالنسبة للكيانات ذات المنفعة العامة — الشركات المسعّرة في البورصة، والبنوك، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، والهيئات التي تلجأ إلى الادخار العلني — تُقرّر متطلبات معززة، لا سيما في مجال تناوب المهنيين وفترات التهدة، تفادياً لكل تهديد بالألفة. كما تحدّد المدونة حالات التنافي المطلقة، وامتدادها حتى الأقارب من الدرجة الرابعة وكذا الشركاء والمتعاونين، وترسي قواعد صارمة في مجال الأتعاب، تمنع الأتعاب المشروطة وكل تبعية اقتصادية مفرطة تجاه زبون واحد.

## سادساً. إطار مفاهيمي منهجي قابل للتتبع والتحقق

تعتمد المدونة الإطار المفاهيمي الدولي القائم على مقارنة منهجية في ثلاث مراحل: تحديد التهديدات، وتقييم أهميتها، ثم تطبيق تدابير الحماية الملائمة أو، عند عدم كفايتها، رفض المهمة أو تعليقها أو التخلي عنها.

وتُصنّف التهديدات في خمس فئات: التهديد المرتبط بالمصلحة الشخصية، وتهديد المراجعة الذاتية، وتهديد التمثيل، وتهديد الألفة، وتهديد التخويف. ويجب توثيق كل هذه التحليلات في ملف العمل وإبائها رهن إشارة لجنة مراقبة الجودة بالغرفة. وهكذا تصبح الأخلاقيات مقارنة ملموسة قابلة للتتبع والتحقق.

## سابعاً. التكيف مع التحولات الرقمية ومتطلبات الامتثال

إن التحول الرقمي يشكّل اليوم واقعاً لا مفرّ منه. فمحافظ الحسابات بات يستعمل أدوات تحليل المعطيات وحلولاً تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وتُجيز المدونة صراحةً استعمالها، لكن وفق شروط صارمة: إذ يجب على المهني أن يفهم آلية عملها وفرضياتها وحدودها. ويبقى المبدأ ثابتاً: يحتفظ محافظ الحسابات بكامل المسؤولية عن حكمه واستنتاجاته، ولا يمكن لأي معالجة آلية أن تحلّ محلّها. كما يمتدّ واجب السرية إلى المعطيات المعالّجة أو المستضافة أو المنقولة إلكترونياً، بما في ذلك في بيئة السحابة، دون المساس البتّة بالسر المهني.

وفي مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يُسهم محافظ الحسابات بفعالية، طبقاً للتشريع الوطني، في الوقاية من العمليات المشبوهة وكشفها، بفضل التزامات اليقظة ومعرفة الزبون، وعند توفّر الشروط، في الإخطار بالشبهة الموجّه إلى خلية معالجة الاستعلام المالي، في ظل الاحترام الصارم للسرية.

أما آلية NOCLAR فتتصّل على مقارنة تدرجية عند تحديد مخالفة ثابتة أو مفترضة للقوانين أو التنظيمات، من شأنها أن تُحدث أثراً مهماً: فهم الوقائع، ورفع المسألة إلى المستوى الملائم من الإدارة أو الحوكمة، وتقدير مدى ملاءمة الردود المتحصّل عليها، وتحديد ما إذا كانت تدابير تكميلية تفرض نفسها من أجل المصلحة العامة، في ظل احترام السر المهني والحالات القانونية لرفعه.

## ثامناً. المسؤولية والنظام التأديبي

تُخصّص المدونة إحدى عشرة مادة للمسؤولية والنظام التأديبي. فالمسؤوليات المدنية والجزائية والتأديبية مستقلة بعضها عن بعض. وطبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 10-13، تتدرّج العقوبات التأديبية من الإنذار إلى التوبيخ، ثم إلى التوقيف المؤقت، وفي آخر المطاف إلى الشطب، في ظل احترام حقوق الدفاع ومبدأ المواجهة.

ومن بين المستجدات: الالتزام بالتصريح بكل متابعة أو إدانة في أجل خمسة عشر يوماً، وإمكانية التوقيف التحفظي المعلن، وكذا واجب التحفظ والاحترام تجاه السلطة القضائية. وكل سلوك مهين أو استفزازي أو تشهيري يمسّ بصورة المهنة أو مؤسساتها يمكن أن يبرّر، من الآن فصاعداً، إجراءً تأديبياً، بصرف النظر عن أي إدانة جزائية.

## تاسعاً. المطابقة الدولية والطابع التطوري

إن المدونة مطابقة تماماً للمدونة الدولية لأخلاقيات المهنة الصادرة عن IFAC و IESBA في طبعتيها 2024 و 2025، مع تكييفها مع الإطار القانوني الوطني. والمبدأ واضح: في حال التعارض بين المدونة وحكم تشريعي أو تنظيمي وطني، يسود هذا الأخير؛ وعندما لا تتناول المدونة ولا التنظيم الوطني مسألة ما، يمكن أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار بقدر ما تبقى منسجمة مع القانون الوطني.

وأخيراً، تستبق المدونة دخول المعايير الدولية المتعلقة بالتأكيد في مجال الاستدامة حيز التنفيذ ابتداءً من ديسمبر 2026، مبرهنةً بذلك على نزوعها إلى التطور بانتظام لمواكبة تحولات المهنة.

## عاشراً. نصّ منبثق عن تكليف من الجمعية العامة غير العادية

إن المدونة الحالية لا تنبثق عن مبادرة منفردة من المجلس الوطني، بل تشكّل الثمرة المباشرة لتكليف رسمي صادر عن الجمعية العامة غير العادية للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنعقدة بتاريخ 2 جوان 2025 ببجاية (فندق سلداي). فبموجب قرارها رقم 5، المتعلق بالإبلاغ عن مشروع النظام الداخلي ومدونة قواعد السلوك، أدرجت الجمعية إعداد هذا النص في إطار مسار إعادة صياغة الأدوات المعيارية الداخلية لحوكمة المهنة.

وباعتمادها هذا القرار، قامت الجمعية العامة غير العادية، على وجه الخصوص، بما يلي:

1. أخذت علماً بعرض مشروع النظام الداخلي ومدونة قواعد السلوك المهني، الجاري إعدادهما في إطار إعادة صياغة النصوص التنظيمية الداخلية للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
  2. صادقت على توجّه المشروع نحو مواعمة كاملة مع متطلبات المدونة الدولية لأخلاقيات المهنة الصادرة عن IFAC، تحسباً للانضمام المستقبلي للمهنة الموحّدة إلى المعايير الدولية والتزامات العضوية (SMOs — بيانات التزامات العضوية)؛
  3. قرّرت أن تُعرض المشاريع النهائية للنظام الداخلي المعدّل ومدونة قواعد السلوك على مصادقة دورة قادمة للجمعية العامة، بغية اعتمادها بصفة نهائية.
- ويشكّل مشروع مدونة قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني الحالي، طبعة 2026، على وجه التحديد، حصيلة الأعمال المكثّف بها. ويستجيب توجّهه المطابق بشكل حازم للمدونة الدولية IFAC / IESBA، الذي جرى التأكيد عليه على امتداد عرض الأسباب هذا، بأمانة للإرادة التي عبّرت عنها الجمعية في ترسيخ المهنة ضمن المعايير الدولية، في أفق توحيد مهن المحاسبة والتدقيق والانضمام المستقبلي إلى التزامات العضوية لدى IFAC.

القرار رقم 5 — الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2 جوان 2025 (بجاية، فندق سلداي): «تُعرض المشاريع النهائية للنظام الداخلي المعدّل ومدونة قواعد السلوك على مصادقة دورة قادمة للجمعية العامة، بغية اعتمادها بصفة نهائية.» وقد اعتمد القرار بالإجماع من الأصوات المعبّر عنها.

وتنفيذاً لهذا التكليف، يعرض المجلس الوطني اليوم هذا النص على الاعتماد النهائي للجمعية العامة غير العادية، مُختتماً بذلك الدورة التي فتحتها القرار رقم 5 المؤرخ في 2 جوان 2025.

## حادي عشر. خاتمة

إن هذه المدونة ليست قيدياً: بل تشكّل درعاً حقيقياً يحمي المهنة، ويؤمّن المهني، ويعزّز ثقة الجمهور في مهمتنا. فالنزاهة والاستقلالية والموضوعية ليست مجرد التزامات تنظيمية: إنها جوهر هويتنا المهنية ذاته.

ومن خلال هذه المدونة، المُعدّة وفق أفضل المعايير الدولية والمكيّفة مع المتطلبات الوطنية، تؤكّد المهنة من جديد، وبشكل رسمي، التزامها في خدمة المصلحة العامة. ويبقى محافظ الحسابات ضامناً لموثوقية المعلومة المالية وأمن المبادلات الاقتصادية.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، وتنفيذاً للتكليف المسند بموجب القرار رقم 5 للجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2 جوان 2025، يتشرّف المجلس الوطني بعرض مشروع مدونة قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني الحالي على اعتماد الجمعية العامة غير العادية.

### المجلس الوطني

الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

الجزائر، في 9 جويلية 2026